مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: قواعد وخطوات تنفيذ مشاريع البحوث الجامعية
اسم الكاتب: أ.د. علي عباس مراد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/295
تاريخ الاسترداد: 2026/04/09 17:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

قواعد وخطوات تنفيذ مشاريع البحوث الجامعية

أ. د. علي عباس مراد(*)

تمهيد:

تمثل هذه الدراسة الجزء الثاني المكمل لدراسة سابقة بعنوان (قواعد وخطوات تصميم مشاريع البحوث الجامعية)، نُشرت في (مجلة العلوم السياسية–كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد–العدد ٥٠–تموز/يوليو ٢٠١٥)، وعرضت مجموعة القواعد والخطوات اللازمة لاختيار وتصميم مشاريع البحوث التي ينبغي تقديمها بوصفها جزءاً من متطلبات الحصول على الشهادات/الدرجات الأكاديمية أو مراتب/درجات الترقية العلمية المختلفة. وتأتي ضرورة هذا الجزء الجديد، من واقع أن المجموعة الأولى من هذه القواعد والخطوات، لا تمثل في حقيقة الأمر إلا نصف ما يحتاجه منها أي باحث، لأن النصف الآخر الذي يحتاجه من تلك القواعد والخطوات، هو ما يلزمه أيضا لغرض تنفيذ/كتابة المشروع البحثي الذي سبق أن اختاره وصممه. ولكن قواعد وخطوات الاختيار والتصميم التي سبق عرضها، وقواعد وخطوات التنفيذ التي ستعرض هنا، لا تنطبق على مشاريع البحوث الأكاديمية فحسب، لأنها يمكن أن تنطبق أيضا بالقدر والشكل ذاتهما على مشاريع البحوث غير الأكاديمية، ولعل الفارق الوحيد بين الحالتين، أن الباحث الأكاديمي ملزم بإتباع قواعد وخطوات التصميم والتنفيذ في آن واحد، وأن الباحث من خارج الوسط الأكاديمي، مخير بين إتباعها أو تجاهلها، وإنْ كان إتباعه لها أجدى له وأنفع، لأنه يوفر لبحثه خصائص التنظيم والمنهجية والموضوعية والعلمية التي تتوافر عليها عادة البحوث الجامعية الأكاديمية، بفضل إتباعها لتلك القواعد والخطوات.

(*)أستاذ الفكر السياسي، كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

وإذ يبدو من المتعذر تحديد الأسلوب والمنهج اللذين يجب على كل باحث استخدامهما في كتابة بحثه، ومدى قدرته على تطبيقهما ونجاحه في ذلك، لأن الكتابة في حد ذاتها وفي جانب كبير منها عملية فنية، تعتمد على عاملين:

– عامل الاستعداد الذاتي للباحث والذي يندرج ضمن مفردات الموهبة الذاتية والقدرة الإبداعية التي يفطر عليها الإنسان ولا يكتسبها، وتتفاوت معدلاتها في العادة من فرد إلى آخر، ويتعذر منحها لمن ليست لديه عناصرها وشروطها أصلا وبالطبيعة، لكنها قابلة للتنمية والتطوير والتحسين في حال توفرها.

– عامل الإعداد المسبق للباحث والذي يندرج ضمن مفردات المهارة والخبرة التي يكتسبها الإنسان بالتعليم وينميها ويطورها بالممارسة والتدريب، لكنه عامل لا يكون ذا فائدة تذكر ولا جدوى تلمس ما لم يقترن بالمواهب والقدرات الفطرية.

فإن عدم إمكانية تزويد الإنسان بشروط ومقومات العامل الأول، إن لم يتوافر لديه شيء منها أصلا وابتداء، يجب ألا يمنع من الاشتغال على العامل الثاني للكشف عما يتوافر لدى بعض الناس من تلك الشروط والمقومات، ومحاولة تفعيلها وتنميتها وتطويرها، ويأتي في مقدمة ذلك، تعريف الباحث الممتلك لموهبة البحث والقدرة على إنجازه على القواعد والخطوات التي يحتاج إليها لتنمية وتطوير وتنظيم وتوجيه ما يمتلكه من تلك الموهبة والقدرة، وتمكينه من الإلمام بطرائق وفنون كتابة البحوث المنهجية الأكاديمية، بما يوصله إلى مرحلة امتلاك المهارات والخبرات اللازمة لكتابتها بشكل مستقل ومن دون الحاجة إلى أي عون خارجي.

ولعل أول وأهم ما يحتاج الباحث إلى معرفته وتطبيقه من قواعد وخطوات تنفيذ مشاريع البحوث، تلك المتعلقة منها بجمع المعلومات التي يحتاج إليها في تنفيذ/كتابة المشروع البحثي الذي سبق أن اختاره وصممه، وتكمن أهمية جمع واستخدام تلك المعلومات بالنسبة لأي باحث، والباحث الأكاديمي خاصة، ومهما كانت طبيعة تخصصه وموضوع بحثه وأهدافه، في أن أي بحث ينطوي في جوهره على سؤال يطرحه الباحث ويخصص بحثه له (إشكالية البحث)، ثم جواب يقترحه الباحث على هذا السؤال (فرضية البحث)، ثم خطة البحث التي يحدد الباحث فيها خطوات ترتيب

واستخدام المعلومات التي جمعها بما يثبت في النهاية صحة أو عدم صحة الإجابة الافتراضية التي اقترحها في فرضية البحث على إشكالية البحث. لذلك، فإن أي باحث، يحتاج لتنفيذ بحثه وبشكل أساس إلى جمع المعلومات أولا عن كل ما يتعلق بسؤال (إشكالية) البحث، وطبيعتها وعناصرها وأسبابها وأبعادها وتفاعلاتها ونتائجها، وثانيا عن صواب أو خطأ إجابة البحث (الفرضية) على ذلك السؤال (الإشكالية)، وثالثا متطلبات ومسارات استخدام تلك المعلومات التحقق من صحة أو خطأ الفرضية، والنتائج المترتبة على ذلك.

ويعني ذلك أن أي مشروع بحث يختاره الباحث، هو في حقيقته مشروع بناء/تصنيع/تأليف (كتابة)، يحتاج الباحث في تنفيذه إلى:

أولا: إتباع قواعد وخطوات تساعده على اختيار مشروع بحثه وتصميمه، وتعينه على تحديد فكرة وهدف وخارطة/خطة البناء الذي يريد تشييده، أو الجهاز الذي يرغب في صناعته، أو البحث الذي يسعى إلى كتابته.

ثانيا: إتباع قواعد وخطوات تساعده على تنفيذ تصميم مشروعه، وتعينه على التحقق من صحة فكرته وسلامة هدفه وتوافقهما مع خارطة/خطة بنائه.

فإذا انتهى الباحث من إتباع المجموعة الأولى من القواعد والخطوات اللازمة لاختيار وتصميم مشروع البحث، توجب عليه استكمالها بإتباع المجموعة الثانية من القواعد والخطوات اللازمة لتنفيذ مشروع البحث الذي اختاره وصممه، وأول تلك الخطوات هي خطوة جمع المادة الأولية الخام اللازمة لتنفيذ المشروع، وهي الطوب/الطابوق والاسمنت والرمل والحصى والحديد إذا كان مشروع بناء، والأسلاك والترانزستورات والدوائر الكهربائية والرقائق الالكترونية إذا كان مشروع تصنيع أجهزة الكهربائية، والمعادن وأجهزة الصب والحفر والقياس والتركيب إذا كان مشروع تصنيع مكائن ومعدات، والمعلومات النظرية إذا كان مشروع بحث نظري، أو مشروعا مركبا يجتمع فيه الجانبان العملي والنظري.

وعلى الرغم من تشابه هذه الأنواع المختلفة من المشاريع من حيث هي كلها مشاريع بناء/تصنيع، فإنها تختلف من حيث طبيعة المواد الأولية الخام اللازمة لتنفيذ

كل نوع منها، لأن تنفيذ مشاريع البناء/التصنيع العملية يحتاج إلى مواد أولية خام ذات طبيعة مادية صلبة، وتنفيذ مشاريع البناء/التصنيع النظرية يحتاج إلى مواد أولية خام ذات طبيعة معنوية/فكرية ناعمة (المعلومات النظرية). لذلك، فإن أول مهمة ينبغي للباحث القيام بها قبل البدء بتنفيذ/كتابة مشروع بحثه النظري، أو الجانب النظري من مشروع بحثه النظري–العملي، هي مهمة جمع هذه المعلومات النظرية من المصادر المختلفة التي يحتاج إلى التعامل معها/قراءتها لاستخلاص/جمع المعلومات منها. وتشمل مصادر المعلومات البحثية عادة كلا من:

– المصادر النظرية (الكتب، البحوث، المقالات، المقابلات، المراسلات، الاستبيانات، الإحصائيات، الوثائق...وغير ذلك).

– المصادر العملية (التنقيبات أو الحفريات، التجارب المختبرية...الخ) التي تتحول نتائجها إلى معلومات نظرية.

وإذا كان تنفيذ/كتابة البحوث التطبيقية، يتطلب في الأغلب الأعم من الحالات الجمع بين التجارب العملية والمصادر المادية والنظرية، فإن البحوث النظرية، قد تتطلب أحيانا الجمع بين هذين النوعين من المصادر أيضا، ولكن الأغلب الأعم من هذه البحوث، يعتمد بشكل أساس على المصادر النظرية التي سيتركز الحديث هنا على كيفية استخلاص/جمع المعلومات منها واستخدامها في تنفيذ/كتابة البحوث.

وتتمثل قواعد وخطوات جمع المعلومات اللازمة لتنفيذ/كتابة البحث، فيما يأتي:

– أولا: أن يلاحظ الباحث أن المادة الأولية الخام اللازمة لكتابة أي بحث نظري، أو الجزء النظري من أي بحث تطبيقي، لا تكون عادة مجتمعة في مصدر واحد يتعلق بمشروع البحث بشكل مباشر ومنتظم ومنهجي، إذ لو توافر مصدر واحد على مثل هذه المعلومات وبهذا الشكل، فلن تكون هناك حاجة لاختيار هذا المشروع ولا تنفيذه، لأنه لن يكون إلا تكرارا لمشروع بحثي سبق تنفيذه من قبل. ولكن ضرورة تصميم وتنفيذ أي مشروع بحث، تنشأ عادة عن واحد من الاحتمالين اللاحقتين اللذين يجب أن يوضح

الباحث في مقدمة مشروع بحثه الاحتمال الذي يفسر به ويعلل اختياره لمشروعه وعمله عليه:

– احتمال عدم وجود مشروع بحث مماثل منفذ سابقا عن موضوع البحث.

– احتمال وجود مشروع بحث مماثل منفذ سابقا عن موضوع البحث، لكن الباحث اختار العمل على الموضوع نفسه مرة أخرى، لأن مشروع البحث الجديد يماثل البحث السابق في موضوعه فحسب، لكنه يختلف عنه من حيث زاوية المعالجة، أو منهجيتها، أو هدفها، أو علاقتها بعامل/متغير أو عوامل/متغيرات أخرى، أو لأن معلومات جديدة توفرت عنه بعد أن لم تكن معروفة سابقا، أو بعض ذلك أو كله في آن واحد، مما يسمح بتكرار العمل مرة أخرى على الموضوع نفسه.

– ثانيا: أن يلاحظ الباحث أن المادة الأولية الخام اللازمة لكتابة أي بحث نظري، أو الجزء النظري من أي بحث تطبيقي، تتناثر عادة في مجموعة متنوعة من المصادر التي يفيد واقع الحال ونتائج الخبرة العملية، أنها تشمل نوعين من المصادر ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوع البحث، مما يفرض على الباحث الانتباه إلى هذين النوعين من المصادر معا، وعدم الوقوع في خطأ التركيز على أحدهما وإهمال الآخر، لأن المصادر غير المباشرة قد تساعد الباحث على رؤية موضوع بحثه من زوايا كانت خافية عليه قبل ذلك، أو توفر له معلومات لم يكن يعتقد أنه سيجدها فيها

– ثالثا: أن يلاحظ الباحث أن المادة الأولية الخام اللازمة لكتابة أي بحث نظري، أو الجزء النظري من أي بحث تطبيقي، لا تتوزع فقط على صفحات مصادر متعددة ومتنوعة مباشرة وغير مباشرة، بل وأن تلك المصادر نفسها موزعة بين أكثر من مكتبة عامة وخاصة، ومن ثم فسيكون عليه قبل البدء بتنفيذ/كتابة بحثه، أن يقوم بإجراء جرد عام وشامل لتلك المصادر، وتسجيل أسمائها وأرقام تصنيفاتها في سجلات يخصص كل واحد منها لإحدى تلك المكتبات، أو في سجل عام مقسم إلى أجزاء، يخصص كل جزء منها لواحدة منها. وتكمن ضرورة ذلك في حاجة الباحث أثناء عمله ليس فقط إلى معرفة المصادر المتاحة عن بحثه أولا، ومقدار المتوافر منها لكل باب أو فصل أو مبحث أو مطلب في البحث ثانيا، ولكنه يحتاج أيضا إلى معرفة المكتبة التي

يوجد فيها كل مصدر منها ثالثا، ورقم تصنيفه في تلك المكتبة رابعا، ليستطيع من جهة العودة إلى هذه المصادر بسهولة ويسر متى ما احتاج إليها، ويستطيع من جهة أخرى سد النقص في المواضع التي تكون المصادر المتاحة لها أقل من اللازم، مع ملاحظة الإمكانية الدائمة لإضافة المصادر الجديدة التي يقوده البحث إليها.

– رابعا: أن يلاحظ الباحث بعد انتهاءه من الخطوات الثلاث الأولى:

– تصميم مشروع بحثه أولا،

– موافقة أستاذه المشرف ومؤسسته الأكاديمية عليه ثانيا،

– جرد مصادره المباشرة وغير المباشرة ثالثا،

حاجته إلى الخطوة الرابعة المتعلقة بقراءة هذه المصادر، ليستخلص/يجمع منها المعلومات اللازمة لتنفيذ/كتابة البحث، ويصنفها حسب مواضع استخدامها في البحث، لأن الباحث إذا عرف ماذا يقرأ، وكيف يقرأ، وكيف يستخلص/يجمع مما يقرأه ما يلزم بحثه ويناسبه من المعلومات، وكيف يرتب ويصنف ما جمعه عن بحثه من المعلومات حسب مواضع استخدامها في البحث، فسيكون بمقدوره البدء بالخطوة الخامسة: كتابة البحث الذي سيتوافر عندها على شروط الدقة والحيادية والموضوعية والعلمية، فإذا حدث العكس، افتقد البحث هذه الشروط، وانتفت عنه ليس صفة البحث الأكاديمي الناجح فحسب، بل وانتفت عنه أيضا حتى صفة البحث ذاتها.

وترجع أهمية الخطوة الرابعة (قراءة المصادر وجمع المعلومات منها وتصنيفها حسب مواضع استخدامها) والحاجة إلى التأكيد عليها إلى ضرورتين:

– ضرورة قراءة الباحث للمصادر المباشرة وغير المباشرة عن موضوع بحثه لجمع المعلومات منها وتصنيفها حسب مواضع استخدامها قبل أن يبدأ بكتابته، لأن نتائج هذه القراءة لن تزوده بالمعلومات فحسب، ولكنها ستصحح أيضا وبشكل ضمني وغير ملحوظ في البداية فكرته عنه وعن مفرداته وعلاقة ببعضها ببعض والتأثيرات المتبادلة عنها، أو ستوضح له فكرته عن موضوعه إن كان يشوبها الغموض، وترتب عناصرها أن كانت مرتبكة ومتداخلة، أو قد تغير وجهة هذه الفكرة وتفاصيلها كليا أحيانا، وقد تجتمع في نتائج هذه القراءة أشياء من ذلك كله في آن واحد.

– ضرورة قراءة الباحث للمصادر المباشرة وغير المباشرة عن موضوع بحثه لجمع المعلومات منها وتصنيفها حسب مواضع استخدامها قبل أن يبدأ بكتابته، لأن نتائج هذه القراءة ستوفر لبحثه خصائص الدقة والحيادية والموضوعية والعلمية التي بات يفتقر إليها العديد من البحوث بسبب انتشار ظاهرة كتابة الباحثين لبحوثهم حال انتهائهم من تصميم خطتها والموافقة عليها، وقبل قراءتهم لمصادرها وجمع المعلومات منها وتصنيفها حسب مواضع استخدامها، مستخدمين في كتابتها أسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر، اعتقادا منهم أن ذلك سيسهل عليهم ويسرّع لهم عملية إنجازهم لهذه البحوث.

ولعل أبرز أسباب الخطأ التام والكلي والدائم للاعتقاد بأن كتابة البحوث بأسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر، يسهل ويسرّع عملية إنجاز هذه البحوث هو ما يأتي:

– إن استخدام أسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر في كتابة البحث، قد يوحي للباحث من الناحية الشكلية بأنه الأسلوب الأكثر سهولة ويسرا، لكنه من الناحية العملية الأسلوب الأكثر صعوبة وضررا، لأنه غالبا ما ينتج بحثا ناقص المعلومات، ضعيف التكوين، كثير الأخطاء والتناقضات، لأن الباحث ينجزه قبل أن يقرأ عن موضوعه ما يكفي من المصادر لتكوين الفكرة الواضحة والشاملة والعميقة اللازمة لكتابة بحث يتمتع بالإحاطة الكافية للباحث بموضوع بحثه وتفاصيله وأبعاده، أو ينجزه بعد قراءة متعجلة وسطحية لتلك المصادر، مما يضعف فهمه لها، ويمنع تعمقه في تفاصيلها وأبعادها، ويربك ربطه بين عناصرها، وهي مشكلات يمكن ملاحظة تكرارها وانتشارها اليوم في العديد من البحوث النظرية في المجالات المختلفة للعلوم الإنسانية التي باتت تعاني بسببها من الافتقار إلى صفات العلمية والموضوعية والحيادية والعلمية.

– إن استخدام أسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر في كتابة البحث، قد يوحي للباحث من الناحية الشكلية بأنه الأسلوب الأسرع والأكثر توفيرا للوقت، لأنه يسمح له بالدمج بين الوقت اللازم لقراءة المصادر وجمع المعلومات والوقت اللازم

لكتابة البحث. لكن الواقع العملي، يثبت خطأ هذا الإيحاء دائما وتماما وكليا، لأن الوقت الذي قد يتوفر في حال إتباع هذا الأسلوب في كتابة البحث، إما أنه سيتسبب في اختلال بناء البحث ونقص معلوماته وعدم وضوحه وضعف موضوعيته وعلميته، أو أنه سيكون لازما للاستخدام لاحقا، وربما أكثر منه أيضا، لمعالجة الأخطاء والسلبيات الكثيرة التي غالبا ما يسجلها المشرفون والخبراء العلميون ولجان المناقشة على مثل هذه البحوث، على افتراض حرص الباحث فعليا وجديا على تصحيح ومعالجة ما سيسجل على بحثه منها.

– إن استخدام أسلوب النقل المباشر للمعلومات من المصادر في كتابة البحث، قد يوحي للباحث من الناحية الشكلية أن بمقدوره البدء بكتابة بحثه قبل أن يقرأ عنه، وهو ما يعني شيئا واحداً هو أنه سيكتب عن شيء يجهله ولا يعرف تفاصيله ولا يحيط بأبعاده وحدوده وأوجهه المتعددة، وقد يوحي له ذلك أيضا، وبذريعة توفر المصادر للكتابة المباشرة، بأن يكتب الخاتمة قبل المقدمة، والفصل الرابع مثلا قبل الفصل الأول، أو أنه حين يكتب فصلا ما، يكتب المبحث الثالث منه قبل الأول، فيزيد الطين بِلّة، لأن حاله أشبه ما يكون بحال من يريد بناء بيت، ويبدأ ببناء الطابق الثاني فيه قبل الأول، أو حال من يضع العربة قبل الحصان، وتلك كلها أخطاء كبيرة بل خطايا جسيمة، يرتكبها الباحثون الذين يقعون ضحايا الإيحاءات الشكلية التي يوحي بها إليهم أسلوب الكتابة المباشر.

ويمكن في ضوء ما تقدم القول إن الخطوات الأولى والأساسية التي يفترض بالباحث أن يخطوها لغرض معرفة المصادر وقراءتها و جمع المعلومات منها و تصنيف المعلومات حسب مواضع استخدامها قبل أن يبدأ بالتعامل معها واستخدامها في كتابة بحثه هي:

– جرد المصادر المباشرة وغير المباشرة لبحثه، وتسجيل أسمائها وأرقام تصنيفها في كل مكتبة يمكنه الوصول إلى محتوياتها واستخدامها.

– قراءة المصادر التي قام بجردها كلها، أو ما يضاف إليها لاحقا من المصادر الجديدة.

– استخلاص/جمع المعلومات اللازمة لكتابة بحثه من المصادر التي قرأها.
– تصنيف المعلومات بعد الانتهاء من جمعها وتوزيعها حسب مواضع استخدامها في خطة البحث (باب، فصل، مبحث، مطلب).
– البدء بكتابة البحث بعد الانتهاء من الخطوات الأربع السابقة.

ويفضل في حال استخدام الباحث طريقة كتابة البحث باليد مراعاة ما يلي:

– الكتابة على وجه الورقة فقط وبين سطر وآخر، مع ترك هوامش كافية على الجوانب الأربعة للورقة، ليتمكن عند الضرورة من إضافة ما يستجد لديه أو لدى الأستاذ المشرف من إشارات أو إضافات أو تصويبات سواء بين الأسطر المكتوبة في الصفحة أو في هوامشها، أو إضافة فقرات ومقاطع كاملة في ظهر الصفحة.
– تقسيم الصفحة الواحدة إلى فقرات متوسطة الحجم، فلا تكون قصيرة (جملة واحدة أو جملتين)، ولا طويلة (صفحة واحدة أو أكثر)، وأن تتضمن كل فقرة فكرة رئيسة على إلا يزيد عدد فقرات الصفحة الواحدة عن (٤)، وأن تفصل بين فقرة وأخرى مسافة إضافية، وتبدأ كل فقرة بسطر جديد تترك قبل الكلمة الأولى فيه مسافة بادئة (فراغ).
– بناء الفقرات من جمل قصيرة، يُفضل أن يتراوح عدد كلماتها عادة ما بين ٥–٣٠ كلمة، وأن تُستخدم في سياق الجملة الواحدة، الفاصلة/الفارزة (،) للفصل بين المقاطع/العبارات القصيرة المرتبطة ببعضها أو المعطوفة على بعضها أو الدالة على أنواع أو أقسام الشيء الواحد، فضلا عن حالات أخرى يتعلمها الباحث بكثرة الممارسة وتكرار التمرين؛ والفاصلة/الفارزة المنقوطة (؛) للفصل بين المقاطع/العبارات الطويلة؛ وعلامة التوقف (.) للفصل بين الجمل.
– تجنب استعمال الضمائر الشخصية (أنا، أنت، نحن، هم) إلا إذا وردت ضمن الاقتباسات، والإشارة في المتن والهوامش والمصادر إلى أسماء الباحثين والمؤلفين مجردة من دون ألقاب علمية ولا وظيفية، أما الألقاب الوظيفية للشخصيات الرسمية التي يعرض البحث أفكارها أو مواقفها وقراراتها، فتذكر مرة واحدة عند ذكر أسماء أصحابها لأول مرة.

– عرض البحث بعد الانتهاء منه على خبير لغوي لضمان سلامة اللغة ودقة التعبير، مع التمييز في اختيار الخبراء بين خريجي كليات اللغات والآداب والتربية من المتخصصين في علوم اللغة وقواعدها وهم المقصودين هنا، وخريجيها من المتخصصين في الأدب وتاريخه.

ويعود الترتيب التتابعي لهذه الخطوات، الجرد ثم القراءة ثم جمع المعلومات ثم تصنيفها وتوزيعها ثم الكتابة، إلى خمسة أسباب أساسية:

– السبب الأول: إنه سيوفر للباحث المعرفة اللازمة والكافية بمصادر بحثه، ومواضع تواجدها بما يسهل عليه العثور عليها، وأحيانا العودة إليها، بل وحتى ترتيب تسلسلها في القراءة.

– السبب الثاني: إنه سيوفر للباحث المادة الأولية (المعلومات) اللازمة والكافية لكتابة بحثه، والمعرفة الأساسية بمواضع استخدام تلك المادة فيه، وإلا فكيف يكتب/يبني الباحث بحثه ويكون له رأيه في فقراته وعنها من دون توافر تلك المادة الأولية، أو من دون معرفة مواضع استخدامها.

– السبب الثالث: إنه سيوفر للباحث رؤية شاملة وتفصيلية عن موضوع بحثه، وجمله عناصره وأوجهه وأبعاده، وإلا فإن لو بدأ بالكتابة قبل قيامه بهذه الخطوات، فسيكتب أشياء مجتزأة وغير متسلسلة ولا مترابطة ومكررة، أو سيكتب شيئا في فصل أو مبحث أو مطلب، ويكتب ما يناقضه في فصل أو مبحث أو مطلب آخر، ويقول في موضع رأيا ثم يقول ضده في موضع آخر، أو ذلك كله في آن واحد.

– السبب الرابع: إنه سيوفر للباحث المعلومات من كل مصدر يقرأه أولا، ولكل أبواب وفصول ومباحث ومطالب بحثه ثانيا، ويعرّفه بالموضع الذي يستخدم فيه كل معلومة منها، ومن ثم فلن يحتاج لإعادة قراءة المصدر نفسه مرة أو مرات أخرى عندما تتطلب الضرورة ذلك، لأنه سبق وقرأه واستخلص وجمع منه كل ما يتعلق بفقرات بحثه، وهذا سيقلل الوقت والجهد اللازمين لانجاز البحث.

– السبب الخامس: إنه سيوفر للباحث المادة الخاصة بفقرات بحثه والتي يرتبها ويربط بينها ويستنتج منها ويؤسس بكل واحدة منها لما بعدها، ويستحسن أن يتعامل مع

فقرات البحث ومعلوماتها وفقا للترتيب والتسلل الذي وضعه لتلك الفقرات في خطته، لتأتي أفكاره مرتبة ومتسلسلة من جهة، وتكون منسجمة وغير متناقضة مع بعضها، فلا يناقض نفسه، ولا يقدم النتائج قبل عرض الأسباب.

وبقدر تعلق الأمر بالأسلوب الأفضل والأنسب لقراءة المصادر وجمع/اقتباس المعلومات منها، فإن هذا الأسلوب وحسب تتابع خطواته هو:

– قراءة المصدر كاملا وبشكل سريع، مع التركيز على الأجزاء المتعلقة بموضوع البحث، وجمع/اقتباس المعلومات الواردة فيها، ويمكن أن يضيف الباحث بعد كل معلومة يقتبسها من المصدر، ما لديه عنها من الملاحظات والتعليقات والاستنتاجات الأولية، ومهما بدت بسيطة وأولية، لأنها يمكن أن تتطور وتتعمق وتنضج تدريجيا.

– تدوين كل معلومة يجمعها الباحث في بطاقة/كارت منفردة، وبين سطر وسطر وعلى الجهة الأمامية منها فقط، لأن ذلك يقلل احتمالات اختلاط المعلومات وارتباك العمل، ويسمح باستخدام المعلومة في أكثر من موضع، ويوفر فرصة إضافة ما يستجد بشأنها من الملاحظات والتعليقات والاستنتاجات سواء بين الأسطر أو على الجهة الخلفية من البطاقة/الكارت.

– تصنيف وتوزيع بطاقات/كارتات المعلومات وفقا للبيانات التوثيقية المدونة في أعلاها والتي تتضمن: موضوع المعلومة، الموضع المناسب لاستخدامها في خطة البحث:

(الباب، ثم الفصل، ثم المبحث، ثم المطلب)

(ب؟، ف؟، مب؟، مط؟).

– تخزين بطاقات/كارتات المعلومات المصنفة حسب مواضع استخدامها في خطة البحث (ب؟، ف؟، مب؟، مط؟) في ملفات/صناديق/ظروف/حقائب، يخصص كل واحد منها لمجموعة محددة من تلك البطاقات/الكارتات.

– يمكن الاستعاضة عن بطاقات/كارتات المعلومات، في حال تعذر الحصول عليها بسجلات/دفاتر لتدوين المعلومات على صفحاتها، ويتم تصنيف تلك

السجلات/الدفاتر وأوراقها وفقا للتصنيف السابق نفسه، ويمكن للباحث في هذه الحالة الاستغناء عن الملفات/الصناديق/الظروف/الحقائب التي يوزع عليها المعلومات في حال تدوينها في البطاقات/الكارتات حسب مواضع استخدامها في خطة البحث.

– يُفترض تمييز كل بطاقة/كارت/ورقة معلومات بوضع البيانات التوثيقية اللاحقة في أعلاها:

* موضوع الفكرة التي يقتبسها الباحث ويدونها.
* موضع استخدام الفكرة في البحث (ب؟، ف؟، مب؟، مط؟).
* البيانات التوثيقية الكاملة للمصدر:

اسم الكاتب، عنوان الكتاب/البحث/المقالة،
اسم المترجم (إن وجد)، رقم الطبعة، أو عدد المجلة أو الصحيفة،
جهة النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة
(وسنوضح لاحقا كيفية ترتيب تسلسل هذه البيانات)

ولتجنب تكرار هذه البيانات في كل بطاقة/كارت/ورقة معلومات، يمكن للباحث تدوين بيانات مصادر بحثه في سجل خاص، وترقمها فيه بشكل متسلسل، ويستعيض عن توثيق هذه البيانات كلها في البطاقات/الكارتات/الأوراق، بتوثيق اثنتين منها فقط هما (رقم المصدر في سجل المصادر، الصفحة التي يقتبس منها).

ويرجع الاعتقاد بأفضلية أسلوب جمع/اقتباس المعلومات من المصادر وتصنيفها وترتيبها حسب مواضعها في كل باب وفصل ومبحث ومطلب في البحث إلى أن ذلك يساعد الباحث على:

– الفصل بين المعلومات، وحفظ كل مجموعة منها في مكان واحد، حسب موضوعها وموضع استخدامها.

– منع فقدان المعلومات أو اختلاطها، وتسهيل مهمات العثور عليها والعودة إليها عند الحاجة.

– إمكانية استخدام المعلومة الواحدة في أكثر من موضع إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وإذا كان قد سبق القول بتعذر تحديد الأسلوب الأفضل في هذا الخصوص، لأنه أمر يعتمد على موهبة الباحث وقدرته الإبداعية الذاتية من جهة، وخبراته ومهاراته المكتسبة من جهة ثانية، فليس أقل من القول بأن أحد شروط تحسين الأسلوب الخاص بالباحث وتطوير موهبته وقدرته الذاتية ورفع مستوى خبرته ومهارته المكتسبة، هو شرط التزامه بالقواعد المنهجية لجمع الاقتباسات وتوثيق بياناتها واستخدامها في البحوث الأكاديمية، بما يثبت ويؤكد أمانته العلمية. ويستخدم الباحثون الاقتباسات في البحوث عادة بصيغتين:

– صيغة الاقتباسات المباشرة التي ينقلها الباحث من المصادر بنصها الحرفي والكامل، ولذلك يميزها عن سياق البحث بوضعها بين قوسين ( ) أو " "، فإذا كانت للاقتباس مقدمة في أوله أو بقية في آخره أو كلمة أو عبارة أو جملة في وسطه، وأهملها الباحث ولم يدخلها في الاقتباس، توضع محلها ثلاث نقاط متتالية (...) للتنبيه إلى وجود ما حذف من الاقتباس.

– الاقتباسات غير المباشرة التي ينقل الباحث من المصادر فكرتها أو روحها أو فحواها أو موجزها وليس نصها الحرفي الكامل، ولذلك لا يميزها عن سياق البحث، ولا يضعها بين قوسين.

وتقتضي الأمانة العلمية من الباحث، توثيق بيانات مصادر اقتباساته المباشرة وغير المباشرة كلها، ليس فقط بتمييزها في متن البحث بوضعها بين الأقواس أو بالإشارة إلى أصحابها، ولكن أيضا بتخصيص رقم تسلسلي في متن الصفحة لكل اقتباس، ثم تكرار الرقم نفسه في هامش الصفحة، ملحقا بالبيانات التوثيقية الكاملة لمصدر الاقتباس والتي تتضمن:

** اسم المؤلف الذي يجب تدوينه كما ورد في المصدر حرفيا، ويكون التدوين بصيغتين:

– الصيغة العربية بكتابة اسم المؤلف واسم أبيه كما وردا في المصدر، مثلا: (سالم سليم)، ويذكر أيضا في التوثيق اسم جده إذا كان موجودا في المصدر مثلا: (سالم سليم سلوم)، أو اسمه الثلاثي ولقبه إذا وجدا مثلا: (سالم سليم سلوم السلماني)

– الصيغة الغربية بكتابة الاسم الأخير للمؤلف في المصدر (اسم الأب أو الجد أو اللقب) ثم توضع بعده فارزة، يكتب بعدها باقي الاسم كما في الصيغة العربية (السلماني، سالم سليم أو السلماني، سالم سليم سلوم).

والصيغتان صحيحتان، ولكن ما يحكم استخدام الباحث لأية صيغة منهما هو التزامه في استخدامها بثلاثة قواعد هي:

أولا: قاعدة وحدة تسلسل ترتيب البيانات التوثيقية في الهوامش كلها في البحث الواحد، ابتداء من الهامش الأول وحتى الأخير، فإذا ورد في الهامش الأول، رقم الطبعة قبل دار النشر، أو ورد دار النشر قبل مكان النشر، فيجب تطبيق ذلك التسلسل على الهوامش كلها بعده الواردة من دون أي استثناء.

ثانيا: قاعدة وحدة تسلسل ترتيب البيانات التوثيقية في المصادر كلها في البحث الواحد، ابتداء من المصدر الأول وحتى الأخير، فإذا ورد في المصدر الأول، رقم الطبعة قبل دار النشر، أو ورد دار النشر قبل مكان النشر، فيجب تطبيق ذلك التسلسل على المصادر الواردة بعده كلها من دون أي استثناء.

ثالثا: قاعدة وحدة تسلسل ترتيب البيانات التوثيقية في الهوامش والمصادر كلها في البحث الواحد من دون أي استثناء.

ويعني ذلك، عدم جواز الجمع بين الصيغتين أو تغيير تسلسل إدراج البيانات في البحث الواحد من حالة إلى أخرى. فإذا كان للمصدر مؤلفان، يذكر اسماهما، وإذا كانوا أكثر من ذلك، يذكر اسم المؤلف الأول منهم وبعده كلمة (وآخرون)، وينطبق على هذه الحالة القواعد نفسها المعتمدة في توثيق أسماء المؤلفين في البحث سواء وردت بالصيغة العربية أم الغربية.

** عنوان الكتاب الذي يجب تدوينه كما ورد في المصدر حرفيا، فإذا كان لبعض المصادر عناوين فرعية لاحقة بالعنوان الأصلي، فيستحسن في هذه الحالة تدوين العنوان الأصلي الكامل للمصدر ملحقا بالعنوان الفرعي، على أن يفصل بين العنوان الأصلي والعنوان الفرعي بنقطتين للتمييز تكونان إما عموديتين (:) أو أفقيتين (..) لا

فرق بين الاثنين ولا مانع من استخدام أي منهما مع الالتزام باستخدام واحدة منهما فقط في المواضع والحالات كلها.

** اسم المترجم إذا كان الكتاب مترجما عن لغة أخرى، ويرد في التسلسل التتابعي لبيانات التوثيق بعد اسم المؤلف وعنوان الكتاب.

** البيانات التوثيقية المتبقية وتشمل:

رقم الطبعة؟، الجهة/الدار/المؤسسة/المطبعة التي نشرت الكتاب؟،

مكان النشر؟، سنة النشر؟،

الصفحة التي أخذ منها الباحث الاقتباس أو الفكرة؟).

وفي حالة عدم وجود أي من هذه البيانات، يمكن الإشارة إلى ما هو غير موجود منها مسبوقا بكلمة (بدون) التي يمكن أيضا اختصارها إلى (بدون طبعة = ب ط)، (بدون ناشر = ب ن)، (بدون مكان نشر = ب م ن).

وإذا كانت غالبية الباحثين تتفق على ضرورة توثيق هذه البيانات، فإن غالبيتهم أيضا تختلف على تسلسل ترتيبها في الهوامش أو في قائمة المصادر، وقد يبلغ الأمر ببعضهم أحيانا حد وصف تسلسل ترتيب البيانات الذي لا يرضى عنه، بأنه تسلسل خاطئ وغير علمي. وأود هنا التأكيد وبإلحاح على عدم وجود خطأ أو شيء من عدم العلمية في ترتيب البيانات التوثيقية بأي تسلسل كان سواء في الهوامش أو المصادر، عدا تسلسل البيانات الثلاثة الأولى (المؤلف، العنوان، المترجم)، لأن التسلسلات الأخرى المستخدمة في توثيق البيانات المتبقية، صحيحة كلها وقابلة للاستخدام، ولكن بشرط الالتزام بالقواعد الثلاث المذكورة سابقا.

** البيانات التوثيقية لمصادر هوامش البحث والتي توثق بصيغتين:

أولا: عند استخدام المصدر في الهامش لأول مرة، تدون البيانات التوثيقية للهامش كاملة ومن دون أي نقصان، وبتسلسل تتابعي واحد متماثل لتلك البيانات في الحالات كلها، وينطبق ذلك على بيانات مصادر الهوامش الأخرى التي ترد لأول مرة سواء أكانت مكتوبة باللغة العربية أم باللغات الأجنبية.

ثانيا: عند استخدام المصدر في الهامش مرة أو مرات أخرى، يكون توثيق بياناته بشكلين:

– إذا تكرر استخدام المصدر في الهامش بعد المرة الأولى وبشكل مباشر من دون أن تفصل بين الاستخدامين أية هوامش أخرى، يكتفي الباحث بأن يورد فقط في الهامش الذي يلي الهامش الأول مباشرة عبارة (المصدر السابق) أو (المصدر السابق الذكر) ويقابلهما باللغة الانكليزية (**ibid**)، ثم الصفحة، من دون الحاجة لذكر أية بيانات توثيقية أخرى، مع الالتزام بقاعدة استخدام عبارة واحدة في جميع الحالات المماثلة اللاحقة.

– إذا تكرر استخدام المصدر في الهامش بعد المرة الأولى وبشكل غير مباشر، بحيث تفصل بين الاستخدامين هوامش أخرى، فيجب أن يورد الباحث اسم المؤلف وعنوان الكتاب فقط، وكما وثقهما في أول استخدام لهما، ثم يورد بعدهما عبارة (مصدر سابق) أو (مصدر سبق ذكره) ويقابلهما باللغة الانكليزية (**op cit**)، ثم الصفحة، مع الالتزام بقاعدة استخدام عبارة واحدة في جميع الحالات المماثلة اللاحقة.

وإذ يوثق بعض الباحثين بيانات المصادر التي سبق له استخدامها في الهوامش بذكر اسم المؤلف فقط متبوعا بعبارة (المصدر السابق) أو (مصدر سابق) ثم الصفحة من دون ذكر اسم الكتاب، فلا بد من التنويه هنا بعدم ضرورة ذلك، لأن أغلب العناوين قصيرة بما يسمح بإيرادها وتكرارها، فإذا كانت طويلة، فإن بالإمكان اختصارها، لأن عدم ذكر تلك الأسماء عند تكرار الإشارة إليها في الهوامش، سيضطر القارئ المهتم بمعرفة مصدر الاقتباس إلى تقليب الصفحات السابقة من البحث في كل مرة يريد فيها معرفة اسم المصدر.

** قواعد توثيق بيانات الدراسات والبحوث والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات والصحف التي يأخذ الباحث بعض اقتباساته منها، مما يفرض عليه توثيق بياناتها عند استخدامها حالها في ذلك حال الكتب، وهي مماثلة للقواعد التوثيقية السابقة الخاصة بالكتب، مع مراعاة اختلاف عناصر التوثيق (اسم الدورية/المجلة/الصحيفة، جهة الإصدار، مكان الإصدار، رقم المجلد، رقم العدد..)

والتي يجب أن يخضع توثيقها أيضا لقاعدتي وحدة صيغة التوثيق، ووحدة تسلسل ترتيب عناصر التوثيق في جميع الهوامش والمصادر والحالات في البحث الواحد.

** قواعد توثيق بيانات هوامش البحث والتي تنطبق أيضا على قائمة المصادر في آخر البحث، مع مراعاة الاختلافات التالية بين الحالتين:

– أولا: أن يتضمن توثيق بيانات مصادر الاقتباسات في هوامش البحث، اسمي المؤلفين الأول والثاني إذا كانا اثنين، فإذا كانوا أكثر من ذلك، فيوثق اسم الأول متبوعا بكلمة (آخرون)، ولكن توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث، يجب أن يتضمن الأسماء الكاملة لجميع المؤلفين ومهما بلغ عددهم، فإذا كان قد تم تمييز الاسم الأول في غلاف الكتاب بوضع كلمة (إشراف أو تحرير) بعده، فيوثق اسمه كاملا في هوامش البحث وقائمة المصادر، متبوعا بالكلمة الواردة بعده في المصدر المعتمد، فإذا كان المصدر يضم أعمال مؤتمر أو ندوة، يضاف بعد اسم المشرف أو المحرر عبارة (أعمال ندوة) أو (أعمال مؤتمر) حسب طبيعة المصدر.

– ثانيا: أن يتضمن توثيق بيانات مصادر الاقتباسات في هوامش البحث، أرقام الصفحات التي ينقل منها الباحث اقتباساته من المصادر التي يوثقها، ولكن توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث، لا يتضمن أرقام الصفحات التي ينقل منها الباحث اقتباساته من المصادر.

– ثالثا: أن يتم توثيق بيانات مصادر الاقتباسات في هوامش البحث حسب تسلسل الاقتباسات وتتابع أرقامها في متن البحث، ويتم توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث حسب التسلسل الهجائي أو الأبجدي للحروف الأولى من أسماء المؤلفين كما وردت في متن البحث، سواء باللغة العربية أم غيرها من اللغات المستخدمة في البحث.

– رابعا: أن يتم توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث حسب التسلسل الهجائي أو الأبجدي للحروف الأولى من أسماء المؤلفين، وأن تُدرج كتب المؤلف الواحد تتابعيا، ويفضل حسب تتابعها الزمني، وينطبق ذلك أيضا على دراسات المؤلف الواحد وبحوثه ومقالاته في الفقرات الخاصة بكل نوع منها في قائمة المصادر. وقد جرى

العرف على أن المؤلف الذي يرد له أكثر من عمل في قائمة المصادر، يذكر اسمه في المصدر الأول منها فحسب، أما مؤلفاته الأخرى التي ترد بعده ومهما كان عددها، فيوضع خط (ـــــــ) بدلا من الاسم في المكان المخصص له، وإن لم يكن ذلك أمرا حتميا ولا ملزما.

– خامسا: أن يتم توثيق بيانات قائمة المصادر في آخر البحث على أساس توزيعها ضمن مجموعات ترد متسلسلة كما يأتي:

– الكتب الدينية (القرءان الكريم، الإنجيل، التوراة).

– الوثائق والإعلانات والبيانات والمعاهدات والمواثيق والدساتير والقوانين.

– القواميس والموسوعات.

– الكتب العربية، ويمكن أن تشمل هذه المجموعة الكتب التي كتبها مؤلفوها باللغة العربية أصلا، أو الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وإن كان بعض الباحثين يوزعوها على مجموعتين منفصلتين، أولاهما للكتب المؤلف باللغة العربية، والثانية للكتب المترجمة إلى اللغة العربية، ولا ضير في إتباع أي من هاتين الطريقتين.

– الكتب الأجنبية، وتشمل مجموعة الكتب التي كتبها مؤلفوها باللغات الأجنبية، واستخدمها الباحث في لغاتها تلك وليس في ترجماتها العربية.

– البحوث والدراسات والمقالات التي يستخدمها الباحث في بحثه، ويفرد لها فقرة خاصة بها، تقسم فيها إلى ثلاثة أنواع:

أ. البحوث والدراسات والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات والصحف.

ب. البحوث والدراسات والمقالات قيد النشر، وتوضع إشارة إلى ذلك بين قوسين في البيانات التوثيقية لكل مصدر منها.

ج. البحوث والدراسات والمقالات غير المنشورة، وتوضع إشارة إلى ذلك بين قوسين في البيانات التوثيقية لكل مصدر منها.

– الرسائل والأطروحات الأكاديمية التي استخدمها الباحث في شكلها هذا، أما ما استخدمه منها بعد إصدارها في شكل كتب، فيدرج ضمن مجموعة الكتب، ولا يدخل

ضمن هذه المجموعة حتى لو أشير في الكتاب إلى أنه كان في الأصل بحث أو رسالة أو أطروحة أكاديمية.

– المقابلات والاستبيانات واللقاءات الشخصية التي يجريها الباحث مع الشخصيات ذات الصلة بموضوع البحث.

– الملاحق التي تشمل جداول البيانات والإحصائيات قبل تحليلها، ونصوص الوثائق وصور الخرائط، وتوضع كلها بعد قائمة المصادر، وترقم بأرقام متسلسلة، وتوضع قائمة بها في آخر فهرست البحث.

وأود أخيرا، التذكير هنا بست مسائل مهمة:

– المسألة الأولى: إن ما يجمع ويماثل بين البحوث الأكاديمية كلها من خصائص البحث الأكاديمي المنهجي العلمي، لا يمنع اختلاف أطروحة الدكتوراه وتميزها عن غيرها بتقديمها إضافة معرفية غير مسبوقة عن موضوع البحث، أو تقديمها إضافة معرفية جديدة، تكشف عن خطأ إضافة معرفية سابقة، وتُحل أخرى جديدة مختلفة محلها، ويجب أن يكون هذا أول ما يفكر فيه الباحث عند اختياره لموضوع أطروحته، وأول ما يناقشه معه أستاذه المشرف واللجان العلمية في الفروع والأقسام والكليات، وإلا فستتماثل الأطروحة مع باقي البحوث الأكاديمية، وتصبح كلها شيئا واحدا.

المسألة الثانية: إن الأساليب التوثيقية للبيانات متعددة ومتنوعة في أنواع البحوث الأكاديمية كلها، بقدر ما هي أيضا أساليب متغيرة ومتطورة، حيث لوحظ مؤخرا توثيق بعض الباحثين والمؤسسات الأكاديمية والثقافية لبيانات هوامش بحوثهم باستخدام ما يعرف بـ (أسلوب/نظام هارفرد **Harvard Style/System**) الذي يقوم على:

– أولا: كتابة البيانات التوثيقية لهوامش الاقتباسات التي يوردها الباحث في بحثه بين قوسين يوضعان في متن الصفحة، بعد الاقتباس مباشرة، وسواء أكان هذا الاقتباس مباشرا أم غير مباشر، وهو ما ينفي الحاجة إلى وجود الهوامش آخر المتن في أسفل الصفحة.

– ثانيا: اقتصار البيانات التوثيقية للهوامش والموضوعة بين قوسين في متن الصفحة على اسم المؤلف وسنة نشر المصدر، وقد يضيف بعض الباحثين إلى ذلك رقم الصفحة، ويتجاهلها آخرون.

– ثالثا: تمييز البيانات التوثيقية للهوامش والموضوعة بين قوسين في متن الصفحة في حال استخدام أكثر من مصدر للمؤلف نفسه، صدرت كلها في السنة نفسها، بإضافة حرف في آخر كل مصدر منها (أ، ب، ج).

– رابعا: كتابة البيانات التوثيقية للهوامش الموضوعة بين قوسين في متن الصفحة بالصيغة التي يفضل الباحث استخدامها لتوثيق أسماء المؤلفين (العربية: اسم المؤلف كاملا، أو الغربية: اسم العائلة أولا) بشرط استخدام صيغة واحدة في المواضع والحالات كلها.

– خامسا: كتابة البيانات التوثيقية للمصادر التي يأخذ عنها الباحث اقتباساته في قائمة المصادر في آخر البحث، وفقا للقواعد التقليدية نفسها الموضحة سابقا في هذا الخصوص، على أن يراعى في ذلك إضافة الحروف التي تم استخدامها للتمييز بين مصادر المؤلف الواحد الصادرة في السنة ذاتها. ولكن هذا الأسلوب/النظام التوثيقي ما زال محدود الانتشار في الكثير من المؤسسات الأكاديمية والثقافية التي ما زالت غالبيتها تعتمد الأساليب التقليدية في ذلك، ومن ثم، فإن على الأكاديميين المرتبطين بهذه المؤسسات أو الراغبين في نشر بحوثهم فيها، التأكد من موافقتها على استخدامهم لهذا الأسلوب قبل تطبيقهم له في بحوثهم المقدمة إليها.

المسألة الثالثة: إن تعذر القول باتفاق الباحثين على أساليب توثيق بيانات الهوامش وقائمة المصادر وجملة مفرداتها وتفاصيلها، يعني أن بالإمكان الزعم بأن تلك الأساليب صحيحة كلها، ولكن بشرطين أساسيين ملزمين:

– الشرط الأول: شمول الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في توثيق بيانات هوامشه ومصادره في البحث الواحد لمفرداتها كلها، بما يثبت أمانته العلمية في التعامل معها، وعدم اقتباسه نصوصا ولا أفكارا منها من دون الإشارة إلى ذلك، وقدرته على تسهيل مهمة عودة القارئ إلى تلك المصادر لأي سبب كان.

– الشرط الثاني: وحدة الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في توثيق بيانات هوامشه ومصادره في البحث الواحد في جميع هوامش البحث وقائمة مصادره كلها من دون استثناء لأي هامش ولا مصدر، وعدم تجاهله لأية مفردة في ذلك الأسلوب، ولا تغييره لموقعها في التسلسل الترتيبي لذلك التوثيق.

– المسألة الرابعة: إن عدد الاقتباسات التي يوردها الباحث في بحثه، يجب أن يكون معقولا ومتوازنا، فلا إفراط في الاقتباسات ولا تفريط فيها، لأن كثرة عدد الاقتباسات في البحث، غالبا ما تؤخذ من المشرفين والخبراء العلميين والمناقشين بوصفها دليلاً على ضعف الباحث والبحث، ومحاولة تغطية الباحث على ذلك الضعف، بالإكثار من الاقتباسات إلى الدرجة التي تجعل بعض البحوث الأكاديمية مجرد نقل للاقتباسات ليس للباحث فيه دور ولا حضور.

– المسألة الخامسة: إن المشرفين والخبراء العلميين والمناقشين ومجالس الكليات والجامعات على قدر كاف من المعرفة والخبرة، يسمح لهم أن يلاحظوا اتساع نطاق ظاهرة لجوء بعض الباحثين مؤخرا إلى الإكثار، إن لم يكن الإفراط في، نقل فقرات ومقاطع كاملة، أو حتى فصول وبحوث كاملة، من المصادر التي يستخدمونها، وخاصة من المواقع الالكترونية، ومحاولتهم إخفاء ذلك إما بعدم تطبيق قواعد التوثيق عليها، أو في أحسن الأحوال، تطبيق تلك القواعد، ولكن مع عدم وضع ما ينقلونه بشكل مباشر بين أقواس لضمان عدم تمييزه عن متن البحث، للإيحاء بأنها اقتباسات غير مباشرة، مما يدل على انعدام الأمانة والأهلية العلميتين عند مثل هؤلاء، ويجد ذلك دليلا ثابتا ومؤكدا عليه في اضطرار المؤسسات الأكاديمية مؤخرا لابتكار برامج للكشف عن هذه السرقات العلمية، أُسميت من باب التهذيب (برامج كشف الاستلال)، والتأكيد المتكرر على إخضاع البحوث والرسائل والأطروحات لها، وتطبيقها حتى على البحوث المقدمة للنشر أو للترقيات العلمية.

– المسألة السادسة: إن الدراسات والكتب حول طرق ومناهج البحث، باتت أكثر من كثيرة، وسنقترح في قائمة المصادر بعضا من أنواعها العامة والمتخصصة التي يمكن العثور عليها في المكتبات والمواقع الالكترونية. ويمكن للمهتم العثور على مصادر

أخرى إضافية عديدة في هوامش ومصادر هذه الكتب، وهو ما يمكن أن يتعلم منه أن فائدة ما يقرأه لا تقتصر على تزويده بالمعلومات فحسب، لأنه يمكن أن يفيده أيضا في التعرف على مصادر أخرى مباشرة وغير مباشرة، يحتاج إليها وليس له علم سابق بها.

المصادر العامة عن مناهج البحث وكيفية إعداد البحوث:

– احمد شلبي. كيف تكتب بحثا أو رسالة. ط٦. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. ١٩٦٨.

– عبد الرحمن بدوي. مناهج البحث العلمي. ط٣. وكالة المطبوعات. الكويت. ١٩٧٧.

– محمد الصاوي محمد مبارك. البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته. ط١. المكتبة الأكاديمية. القاهرة. ١٩٩٢.

– جان بيار فرانيير. كيف تنجح في كتابة بحثك. ط٢. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٩٤.

– أومبرتو إيكو. كيف تعد رسالة دكتوراه. ط١. المجلس الأعلى للثقافة/سلسلة المشروع القومي للترجمة. القاهرة. ٢٠٠٢.

– علي شنشول جمالي. الأسس العلمية لانجاز البحوث العلمية. ب ط. شركة الميناء للطباعة. بغداد. ٢٠٠٤–٢٠٠٥.

– رياض عزيز هادي. كتابة البحث العلمي. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. ٢٠٠٥.

– رحيم يونس كرو العزاوي. مقدمة في منهج البحث العلمي. ط١. دار دجلة. عمان– الأردن و بغداد. ٢٠٠٨.

– ماثيو جيدير. منهجية البحث العلمي. ترجمة: ملكة أبيض. ب ط. منشورات وزارة الثقافة. سوريا. ٢٠٠٤.

المصادر الخاصة عن مناهج البحث في العلوم السياسية:

– محمد محمود ربيع. مناهج البحث في العلوم السياسية. ط٢. مكتبة الفلاح. الكويت. ١٩٨٧.

– غازي فيصل. منهجيات وطرق البحث في علم السياسة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي–جامعة بغداد–كلية العلوم السياسية. بغداد ١٩٩٠.

– حامد عبد الماجد. مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية. دار الجامعة للطباعة والنشر. بغداد. ٢٠٠٧

– ناجي عبدالنور. منهجية البحث السياسي. ط١. دار اليازوري. عمان–الأردن. ٢٠١١.

– صالح عباس الطائي. طرائق ومقتربات البحث في العلوم السياسية. ط١. مطبعة الكاتب. بغداد. ٢٠١٥.

– طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي. أصول البحث العلمي في العلوم السياسية. ط١. دار أوما–بغداد ومنشورات ضفاف–الرباط ومنشورات الاختلاف–الجزائر. ٢٠١٥.

وختاما لا بد من الاعتراف بأن ما سبق عرضه من قواعد وخطوات تصميم وتنفيذ مشاريع البحوث الأكاديمية، لا يمثل أكثر من وجهة نظر أنتجتها القراءة وأنضجتها الممارسة العملية، ومن ثم، فإنها مجرد وجهة نظر، لا يمكن افتراض الصحة الكاملة والمطلقة فيها، فهناك تفاصيل كثيرة لم يتم التعريج عليها، ووجهات نظر أخرى ذات مكانة وتقدير في الأوساط الأكاديمية لم يتم عرضها، لأن التركيز هنا كان على ما بدا أنه الأهم والأكثر ضرورة من تلك القواعد والخطوات بالنسبة للباحثين عموما، والمستجدين منهم خصوصا، الذين سيكون من يمتلك منهم الموهبة البحثية المدعمة بالتجربة والتعلم المستمر، قادرا يوما ما ليس على تعلمها وتطبيقها فحسب، بل وعلى تعليمها للآخرين أيضا وحتى تصحيحها وإغنائها بإضافات مهمة.